HUMAN RIGHTS WATCH

شطآن معادية

الانتهاكات والإعادة القسرية بحق ملتمسي اللجوء واللاجئين في اليمن

ملخص

على مدار السنوات تعرض الآلاف من ملتمسي اللجوء واللاجئين الفارين إلى اليمن من منطقة القرن الأفريقي المضطربة لانتهاكات حقوقية مروعة، مرت في الأغلب دون أن يعرف بها العالم الخارجي. تعرض الكثيرون منهم للعنف وخسر آخرون حياتهم أثناء محاولة عبور البحر المحفوفة بالمخاطر، قادمين من القرن الأفريقي. ولا يعتمد الاستقبال الذي يصادف من ينجون من أهوال البحر على سبب مجيئهم، بل على من أين جاءوا.

ومنذ مطلع عام 2008، يمم أكثر من 100 ألف شخص وجههم شطر اليمن في قوارب من جيبوتي ومدينة بوساسو الصومالية الساحلية. وأكثر من 99 في المائة منهم صوماليون وأثيوبيون، والكثير منهم فرّوا من الحرب والاضطهاد في وطنهم. وقد فر البعض التماساً للحماية كلاجئين، وبعضهم خرجوا بحثاً عن فرص العمل وأملاً في المرور عبر اليمن إلى السعودية وبلدان ثرية أخرى، وخرج بعضهم الآخر لمزيج من هذه الأسباب.

اليمن هي الدولة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية المُصدّقة على اتفاقية 1951 للاجئين، لكنها تفسر مصطلح "لاجئ" بطريقة تعرّي الاتفاقية من مبادئها الأساسية. فالحكومة اليمنية أظهرت حفاوة فائقة تجاه الصوماليين، ومنحتهم جميعاً وضع اللاجئ الفعلي بسبب النزاع الدائر في بلدهم. لكن الأثيوبيين يعانون من النقيض التام لذلك. فسواء كانوا مهاجرين اقتصاديين أو ملتمسي لجوء في حاجة للحماية، فإن سياسة الحكومة المركزية تتلخص في تعقبهم واعتقالهم ثم ترحيلهم.

ولا تقر السلطات بالأثيوبيين كملتمسي لجوء مشروعين، وهي ما تُعد سياسة تمييزية تخرق القانون الدولي. وحتى القلّة التي تصل إلى مكاتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين دون اعتقالها من قبل قوات الأمن، ومن ثم تقر بهم المفوضية كلاجئين بصفة رسمية، لا يحصلون على الاعتراف الرسمي بهم كلاجئين من السلطات اليمنية، وهو ما يخلّفهم عرضة لاستمرار الانتهاكات الجسيمة.

رحلة العبور الشاقة التي تستغرق يوماً إلى ثلاثة أيام من بوساسو إلى ساحل اليمن الجنوبي هي التي يصادف فيها العابرون أشد المصاعب هولاً. فالقوارب مزدحمة للغاية بالركاب، وعادة ما يزدحم نحو 150 راكباً في قوارب متواضعة الحال لا يمكنها أن تحمل بأمان إلا أقل من نصف هذا العدد. وينظم الرحلات مهربون معروفون بالقسوة، يضربون ويسرقون ويغتصبون، بل وحتى يقتلون الركاب.

ولمنع القوارب المزدحمة من الانقلاب في البحر، يأمر المهربون الركاب بعدم التحرك، ولو حتى لتمديد أطرافهم المتعبة، إلى أن يصلوا إلى الأرض. وبما أن الرحلة من بوساسو تستغرق يوماً واحداً على الأقل، فهذه الأوامر مستحيلة التنفيذ. وفي كل قارب تقريباً قصة متكررة: مع الإمعان في الرحلة يضطر الركاب للتمدد والوقوف أو محاولة تخفيف الألم الذي يستشعرونه في مفاصلهم وأطرافهم. فيقوم المهربون بضرب من يتحركون بسياط مطاطية وعصي أو باللكمات والركلات. وفي بعض الحالات يتم ربط الركاب الذين لا ينصاعون للأوامر من أيديهم وأقدامهم أو يُجبرون على النزول إلى أماكن تخزين الأمتعة تحت سطح القارب. وقام المهربون بقتل الركاب الذين تسببوا في مشكلات، وضربوهم حتى الموت وطعنوهم ودفعوهم إلى البحر ليموتون غرقاً. وتعرضت راكبات كثيرات للمضايقات الجنسية، وتم اغتصاب قلة منهن على الأقل أثناء نظر باقي الركاب إليهن بلا حول ولا قوة.

وعلى قدر خطورة وصعوبة الرحلة، فإن الخطر الأعظم هو عندما يصل الركاب أخيراً إلى مقربة من الشواطئ اليمنية. فخشية من الاعتقال إذا حطّوا على الشطآن، عادة ما يجبر المهربون الركاب على القفز في المياه العميقة بعيداً عن الشاطئ. لكن الكثير من الركاب لا يمكنهم السباحة، أو يكونون ببساطة متعبين جراء ما تعرضوا له بحيث لا يمكنهم البقاء فوق سطح الماء. وقد غرق المئات على مرأى من الشطآن التي خرجوا يلتمسونها، وتعذب الذكرى الناجون الذين شاهدوا أصدقاءهم وأقاربهم يختفون تحت سطح الماء.

ومن يتمكنون من العبور إلى اليمن يصلون إلى شاطئ من اثنين. فالأثيوبيون وغيرهم من غير الصوماليين يلقون استقبالين مختلفين تمام الاختلاف، حسب الشاطئ الذين يرسون عنده. أغلب الأثيوبيون الذين وصلوا إلى اليمن بالقوارب يخرجون من جيبوتي ويصلون إلى اليمن من شاطئ البحر الأحمر. وهناك تقابلهم قوات الأمن التي تعتقل الأثيوبيين وتُرحلهم فور وصولهم، في معرض تنفيذها الحازم للأوامر الحكومية.

وبما أن الأثيوبيون يعرفون هذا، فهم يخططون لترتيبات خاصة مع المهربين الذين يلتقطونهم من على الشواطئ خلال دقائق من وصولهم. ومن لا يتم التقاطهم يُتركون وحدهم ويجب أن يظلوا في الخفاء، فيهربون من قوات الأمن ويتحركون براً بحثاً عن مناطق ذات تواجد أمني أخف. والكثير يُقبض عليهم، ومن ثم يتم احتجازهم وتجهيزهم للترحيل السريع حتى لو كانوا يلتمسون اللجوء. وعلى جانب ساحل اليمن على بحر العرب، شرقي ساحل البحر الأحمر، تتخذ قوات الأمن منهجاً أكثر تساهلاً. فالأثيوبيون الذين يصلون بعد المرور بالرحلة الخطرة من بوساسو (في بونتلاند شمال الصومال) يمكنهم التماس المساعدة في مركز من مركزين لاستقبال المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، دون خوف من الاعتقال. وهذا بحق إجراء مُنقذ للحياة من جانب السلطات المحلية، بما أن الكثير من الوافدين الجدد يحتاجون أمس الحاجة للرعاية الطبية بعد العبور الشاق.

وفي مراكز الاستقبال هذه، تُصدر المفوضية السامية للاجئين "إيصالات مواعيد" للأثيوبيين الذين يريدون التقدم بطلب اللجوء. وبموجب هذه الوثائق، يُطلب إلى السلطات أن تسمح لحامليها بعشرة أيام مهلة للوصول إلى مكتب المفوضية السامية إما في صنعاء أو عدن. لكن هذه الوثائق آلية غير ملائمة على الإطلاق للحماية. فهي لا تصدر من الحكومة ولا قيمة قانونية لها، فعلى الطرقات الرئيسية في اليمن، يعتقل مسؤولو الأمن الكثير من ملتمسي اللجوء من حملة هذه الورقة ويبتزونهم طلباً للرشاوى.

رفض الحكومة اليمنية الاعتراف الرسمي بملتمسي اللجوء الأثيوبيين كملتمسي لجوء شرعيين يخلّفهم أيضاً فريسة لأشكال أخرى من الإساءات. فقد تعرضت نساء أثيوبيات وصلن حديثاً للاغتصاب على مقربة من الشطآن وهُن

يحاولن التقدم براً، تائهات وحيدات. هاته الضحايا للانتهاكات يعرفن أنهن لا يمكنهن الشكوى للسلطات دون التعرض لخطر الاعتقال، ومن يستهدفونهن يعرفون بهذه الحقيقة تمام المعرفة بدورهم.

الأعداد المجهولة من ملتمسي اللجوء الأثيوبيين الذين تقبض عليهم قوات الأمن يتعرضون للإعادة القسرية إلى جانب الأثيوبيين المُرحّلين. ويزور مسؤولو السفارة الأثيوبية بانتظام جميع المحتجزين الأثيوبيين في مركز احتجاز المهاجرين في صنعاء، جزئياً – على الأقل – للتحقق من جنسيتهم. لكن هناك أدلة مقلقة على أن في بعض الحالات يُسمح لهؤلاء المسؤولين بإكراه ملتمسي اللجوء على التوقيع على أوراق تفيد استعدادهم للعودة إلى أثيوبيا. ولا يوجد مؤشر على أن السلطات اليمنية تعطي المحتجزين الأثيوبيين أية فرصة لتقديم طلبات اللجوء، دعك من احترام خصوصيتهم أثناء تقديم الطلبات، لا سيما فيما يخص حكومتهم الوطنية التي يزعمون أنها ستضطهدهم. لا المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ولا أية منظمة دولية أخرى لديها حق اطلاع منتظم على أي مركز لاحتجاز ملتمسي اللجوء والمهاجرين.

ملتمسو اللجوء الأثيوبيون الذين ينجحون في الالتفاف حول كل العقبات في مسارهم حتى يبلغون مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ويتم الاعتراف بهم كلاجئين من طرف المفوضية، يصبحون آمنين من خطر الإعادة القسرية. وتكف الحكومة اليمنية عن محاولة القبض على الأثيوبيين ما إن يتقدمون بطلب اللجوء لدى المفوضية السامية، ما لم ترفض المفوضية في نهاية المطاف طلب اللجوء. لكن حتى الأثيوبيين المعترف بهم كلاجئين طرف المفوضية، يتعرضون لمشكلات حقوقية جسيمة.

ترفض الحكومة اليمنية إصدار أي نوع من الأوراق الثبوتية للأثيوبيين أو غيرهم من اللاجئين غير الصوماليين. ويؤي هذا إلى المضايقات المتكررة والابتزاز من قبل قوات الأمن، ويضر بقدرتهم على طلب الحقوق المستحقين لها كلاجئين. والكثير من اللاجئين الأثيوبيين في اليمن يعانون من التمييز والمضايقات الجنسية والعنف وفي العادة لا يمكنهم التحصل على أي نوع من الانتصاف من الشرطة أو غيرها من الأجهزة الحكومية. واللاجئون الأثيوبيون المتورطون في أنشطة مجتمعية "سياسية" تعرضوا للتهديدات والعنف. رئيس منظمة أثيوبية بارزة معنية بشؤون أقلية الأورومو الأثيوبية في اليمن تعرض للقتل في ديسمبر/كانون الأول 2008 بعد تلقيه تهديدات بالقتل من أثيوبيين مجهولين آخرين طيلة شهور.

إن وضع الحكومة اليمنية جد صعب، فهناك عشرات الآلاف من اللاجئين الصوماليين الذين يُقابلون بالحفاوة والترحيب، ويمثلون ضغطاً شديداً على اقتصاد اليمن الهش. كما أن اليمن تحت ضغوط قوية من السعودية وغيرها من دول الجوار كي توقف تدفق المهاجرين الذين يستخدمون اليمن محطة لبلوغ تلك البلدان. ولكن الحكومة تتحمل المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان المُرتكبة جراء منهجها التمييزي في التعامل مع اللاجئين وملتمسي اللجوء الأثيوبيين. واليمن بحاجة للمساعدة للوفاء بالتزاماته بموجب القانون الدولي نحو ملتمسي اللجوء واللاجئين، لكن عليه أن يفي بهذه الالتزامات على أية حال.

ومن جانبها، فإن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين فعلت ما يكفي تقريباً للدفع بحماية أفضل للاجئين وملتمسي اللجوء الأثيوبيين في اليمن. فللمفوضية علاقات ممتازة بالحكومة اليمنية بشأن قضية اللاجئين الصوماليين، والحفاظ على هذه العلاقة الطيبة هام للغاية. لكن المعاملة التفضيلية لمجموعة من اللاجئين يجب ألا تأتي على حساب أخرى، لا سيما إذا كان هذا يتضمن الإعادة القسرية المنهجية وغيرها من الإساءات بحق المجموعة غير المُرحب بها.

وتواجه المفوضية السامية حكومة غير مستعدة لتغيير سياساتها إزاء الأثيوبيين وغير الصوماليين، لكن كثيراً ما تصرفت المفوضية وكأن ابتلاء هؤلاء المهاجرين وملتمسي اللجوء في اليمن قضية ثانوية.

هيومن رايتس ووتش قلقة بشكل خاص إزاء إخفاق المفوضية السامية في الضغط على السلطات اليمنية بقوة أكبر وبشكل أكثر استدامة من أجل السماح لملتمسي اللجوء بالتماس وضع اللاجئ في اليمن بغض النظر عن جنسياتهم. وقد نجحت المفوضية السامية بعض الشيء في التفاوض على معاملة أفضل للأثيوبيين الذين يصلون عن طريق بحر العرب، لكنها أخفقت في الدفع بالقوة الكافية على جميع مستويات المفوضية وباستخدام كافة السبل في وسعها من أجل وضع حد لإعادة الحكومة القسرية المنهجية لملتمسي اللجوء الأثيوبيين الوافدين عن طريق شاطئ البحر الأحمر. وتقول المفوضية إنها أثارت هذه القضية مراراً بشكل شخصي على أعلى المستويات في الحكومة اليمنية. لكن بحوث هيومن رايتس ووتش انتهت إلى أن هذه التدخلات الهادئة من المفوضية كانت غير فعّالة بالمرة.

وفي مواقف أخرى، استنكرت المفوضية علناً عدم استجابة الحكومة لحرمان ملتمسي اللجوء من الوصول إلى المفوضية وانتهاجها أعمال الإعادة القسرية. لكن في اليمن، لم تدفع المفوضية بالقوة الكافية كي تصل إلى ملتمسي اللجوء المحتجزين، ولا هي ضغطت على الحكومة كي تضع حداً للتمييز ضد ملتمسي اللجوء غير الصوماليين طرف المفوضية. وعندما أخفق التدخل الهادئ، لم تطالب المفوضية علناً بالوصول إلى ملتمسي اللجوء الأثيوبيين المحتجزين، ولا هي انتقدت علناً الحكومة جراء ارتكاب أعمال الإعادة القسرية. وفيما أعطت المفوضية في اليمن الأولوية للعلاقات التعاونية مع السلطات، وهو الأمر المفهوم، فهناك بعض الحالات والملابسات التي يتطلب فيها الموقف منهج قوي وواضح. وهذا الموقف من بين هذه المواقف.

إن هيومن رايتس ووتش تدعو حكومة اليمن إلى أن تلتزم في ممارساتها إزاء اللاجئين وملتمسي اللجوء ما تفرضه عليها التزاماتها بموجب القانون الدولي. وعليها أن تبدأ على الفور في ضمان قدرة جميع ملتمسي اللجوء على التقدم بطلب اللجوء في اليمن بغض النظر عن الجنسية. ويجب أن تعالج المفوضية السامية لشؤون اللاجئين القضايا الجدّية الخاصة بحماية اللاجئين وملتمسي اللجوء الأثيوبيين بشكل إيجابي وحازم، حتى لو كان هذا يعني انتقاد الحكومة اليمنية علناً.

التوصيات

إلى حكومة اليمن

- يجب وقف الممارسة المتفشية للإعادة القسرية للأثيوبيين وغيرهم من غير ملتمسي اللجوء الصوماليين على الفور.
- يجب ضمان أن جميع ملتمسي اللجوء قادرين على التقدم بطلب اللجوء في اليمن بغض النظر عن جنسياتهم، بمن فيهم الأثيوبيين الذين يصلون إلى اليمن عن طريق البحر. وعلى الأخص يجب:
  - توجيه قوات الأمن، لا سيما المتمركزة على ساحل البحر الأحمر، بالسماح لملتمسي اللجوء الوافدين حديثاً بالدول إلى مخيم خرز للاجئين، وإلى مركزي استقبال الأهوار وميفعة، ونقطة الترانزيت في باب المندب، دون خوف من الاعتقال.
  - السماح للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بإجراء إجراءات تحديد وضعية اللاجئ لملتمسي اللجوء غير الصوماليين الذين يصلون من المواقع أعلاه وعلى طول السواحل، أو توفير أوراق لجوء مؤقتة من إصدار الحكومة لجميع هؤلاء الأشخاص بحيث يمكنهم السفر إلى مكاتب المفوضية في عدن وصنعاء دون خوف من الاعتقال.
  - السماح لجميع ملتمسي اللجوء واللاجئين بالتماس المأوى والحماية في مخيم خرز للاجئين، بغض النظر عن الجنسية.
- السماح للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالحق في الزيارة بلا إعاقة لجميع المهاجرين وملتمسي اللجوء المحتجزين في صنعاء وفي مراكز الاحتجاز الأخرى في شتى أرجاء اليمن، وإخطار المفوضية بأي شخص محتجز يلتمس اللجوء.
- إصدار أوراق ثبوتية رسمية لجميع اللاجئين المعترف بهم رسمياً من المقيمين في اليمن، وليس فقط الرعايا الصوماليين كما هو الوضع حالياً.
- يجب التحقيق في مزاعم إكراه مسؤولي السفارة الأثيوبية في صنعاء للمحتجزين الأثيوبيين في مركز احتجاز المهاجرين بصنعاء على توقيع وثائق تشير إلى استعدادهم للعودة إلى أثيوبيا طوعاً. ويجب ضمان ألا تحدث هذه الانتهاكات في المستقبل.
- يجب اتخاذ جميع الإجراءات المطلوبة لضمان أن هيئات إنفاذ القانون في اليمن تحقق بنشاط وتقاضي في الجرائم المُرتكبة بحق الأثيوبيين وغيرهم من ملتمسي اللجوء والمهاجرين في اليمن. ويجب تأديب أو مقاضاة من يخفقون في التحقيق في الجرائم بحق هؤلاء الأشخاص أو المسؤولين عن أعمال إجرامية ضدهم.

إلى مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

- يجب على وجه السرعة الضغط على الحكومة اليمنية كي تكف عن إعادتها القسرية المنهجية للأثيوبيين وغيرهم من ملتمسي اللجوء غير الصوماليين، باستخدام السبل اللازمة – عامة وخاصة – للنجاح في هذا المسعى.

- يجب السعي بشكل إيجابي وحازم لإقناع حكومة اليمن والضغط عليها كي تكف عن سياساتها التمييزية إزاء ملتمسي اللجوء واللاجئين الأثيوبيين، وكي تلتزم تماماً بالتزاماتها بموجب اتفاقية اللاجئين. ويجب البدء بالضغط على الحكومة كي تُنفذ التوصيات الواردة أعلاه الموجهة للحكومة اليمنية.
- ما لم توافق الحكومة اليمنية على السماح بتحديد وضع اللاجئ لملتمسي اللجوء غير الصوماليين في مخيم لاجئين خرز، فيجب توجيه العاملين بالمفوضية في مخيم لاجئين خرز إلى تقديم عرض أحادي الجانب بأوراق الموعد بمهلة 10 أيام لمن يصلون حديثاً من ملتمسي اللجوء إلى خرز أو تيسر مباشرة نقلهم إلى مكاتب المفوضية في صنعاء أو عدن لتحديد وضعية اللاجئ فيما يخصهم. ويجب الاحتجاج علناً وعلى مستوى العلاقات الخاصة مع الحكومة، إذا اعتقلت الشرطة أي ملتمس لجوء في المخيم لأغراض الترحيل.
- يجب الترتيب لإصدار أوراق موعد بمهلة 10 أيام في مركزي استقبال الأهوار وميفعة تحمل الخاتم الرسمي للمفوضية. وكبديل مستديم، يجب الضغط على الحكومة اليمنية كي تستبدل هذه الأوراق بالمواعيد بتصاريح مؤقتة صادرة من الحكومة يمكن الحصول عليها من جميع مراكز الاستقبال، ومنها ما يقع على ساحل البحر الأحمر.
- يجب الاستمرار في توفير جميع سبل المساعدة المستطاعة لحكومة اليمن في تحضيرها لإطار قانوني بشأن اللاجئين وملتمسي اللجوء، بحيث يكون متفقاً تماماً مع التزامات اليمن بموجب اتفاقية اللاجئين.
- في أثيوبيا، يجب مراقبة وضع ملتمسي اللجوء الأثيوبيين ممن يُعادون قسراً من اليمن، ودعوة الحكومة الأثيوبية إلى ضمان عدم تعرض أي منهم للاضطهاد لدى عودتهم إلى أثيوبيا.

إلى الحكومة السعودية ودول الخليج الأخرى

- يجب تشجيع حكومة اليمن على ضمان أن جهودها الخاصة بوقف المهاجرين الاقتصاديين غير الشرعيين عن استخدام اليمن كمحطة وسيطة إلى البلدان الأخرى في المنطقة، لا تمس بحقوق ملتمسي اللجوء واللاجئين.
- يجب توفير المساعدة لليمن على تحسين قدرتها على إتاحة اللجوء في اليمن، وفي توفير المتطلبات المادية للاجئين على أرض اليمن، وتعزيز الحلول المستدامة للاجئين في اليمن.

إلى الحكومة الأثيوبية

- يجب توجيه العاملين في السفارة الأثيوبية بصنعاء إلى عدم التدخل مع جهود الرعايا الأثيوبيين التماس اللجوء في اليمن. ويجب استدعاء من يفعل هذا من بين العاملين بالسفارة واتخاذ الإجراءات التأديبية الملائمة معه.